(٤)

التعليم العالى: اعادة بناء الرسالة والأهداف وصياغة قانون جديد للتعليم العالى

عادة ما يكون العودة إلى النظر فى الرسالة والأهداف بغرض ايجادها ان لم تكن موجودة أو مناقشتها وتحديثها إذا كانت موجودة هو البداية الحقيقية لتطوير أى شىء. وفيما يتعلق بالتعليم العالى فإنه لابد أن ندرك بداية أنه ليس مقصورا كما هو شائع على الجامعات لأن هناك ما يسمى فيه بقطاع المعاهد العليا حكومية وخاصة كما أن هناك جامعات حكومية وخاصة وأهلية، وان كان تطوير آداء الجامعات وتحديد معناها ورسالتها ينبغى أن ينسحب تلقائيا على هذه المعاهد. ولعل هذا التطوير المنشود يبدأ من التساؤل عن أزمة التعليم العالى التى تتمثل فى اعتقادى بداية فى أزمة هويه يعبر عنها التساؤلات التالية: هل التعليم العالى بالجامعات والمعاهد تعليم الغرض منه التثقيف والمعرفة أم الغرض منه التكوين المهنى للمتعلم؟ وهل تعطى الأولوية فيه للبحث العلمى أم للتعلم؟ وبمعنى آخر هل هو بحث أساسى فى العلوم المختلفة بغرض التفسير والفهم والابداع أم هو بحث تطبيقى يستهدف التوصل إلى حلول للمشكلات؟ ومن جانب آخر ما نوعية الطلاب الذى ينبغى استقبالهم

فى هذا التعليم هل ينتقى هؤلاء الطلاب وعلى أى أساس يتم انتقاؤهم وخاصة بعد إقرار الجميع بفشل ما يسمى بمكتب التنسيق والأسس التى يعمل بها،أم يتم قبول جميع الطلاب الذين اجتازوا مرحلة التعليم الأساسى مع التضحية بمبدأ جودة التعليم العالى فى ظل الأعداد الهائلة التى ترغم الكليات والمعاهد على قبولها مع عدم توفر الامكانيات اللازمة لتلك الأعداد؟! ومن جانب ثالث هل نتبنى فى تعليمنا العالى مبدأ وحدة وتكامل المعرفة أم نتبنى مبدأ التركيز على المعارف المتخصصة؟ أم نتبنى مبدأ الجمع بين هذين البديلين؟!

وبالطبع فإن الاجابة على تلك التساؤلات يبدأ من مناقشتها جيدا وفهم أبعادها المختلفة ونتائجها المتوقعة ومدى قدرتنا على تحقيقها والاستفادة من الطريق الذى سنختاره ونتبناه من بين بدائلها، وبالتالى فإن ما سأقدمه هنا ليس إلا اجتهادات وآراء قابلة للمناقشة الموسعة بين الجميع من المتخصصين والمهتمين بوجه عام حتى نستقر على الطريق الذى ينبغى أن نسلكه لتحقيق الغايات والأهداف التى نريد تحقيقها.

وأعتقد من جانبى أن رؤيتنا الجديدة للتعليم العالى ينبغى أن تكون رؤية واسعة وواضحة المعالم فى نفس الوقت، ومن ثم فإننى أقترح أن نبنى استراتجيتنا الجديدة للتعليم العالى على رؤية تحدد هوية ثلاثية الأبعاد له؛ وفى ضوء تساؤلاتنا السابقة أقترح أن تكون هذه الرؤية هى: «أن التعليم العالى تعليم بحثى تثقيفى مهنى، وهو يتبنى مبدأ وحدة المعرفة وتكاملها مع ضرورة اتقان التخصص»، وهذه الرؤية يترتب عليها رسالة محددة للتعليم العالى تستهدف تحقيق ما يلى: ١ ـ أن مؤسسات التعليم العالى مؤسسات تستهدف صناعة الخريج الذى يتمتع بالمواصفات التالية:

(أ) يتقن معرفة تخصصه بالكامل مع التخصصات الأخرى ذات الصلة (ب) صنع الخريج المثقف المنتمى لبلده والمؤمن بهويته (ج) صنع الخريج الباحث القادر على الاضافة والابداع فى تخصصه العلمى بحرية ونزاهة.

٢ ـ أن مؤسسات التعليم العالى تقوم بوظيفتها المثلى فى خدمة مجتمعها الذى يشملها بالرعاية والتمويل عن طريق منح الدرجات العلمية لخريجيها بالمواصفات السابقة، وكذلك عن طريق المساهمة الحقيقية فى تطوير المجتمع باعتبارها مراكز لإنتاج المعرفة العلمية فى المجالات المختلفة واشاعتها بين أفراد المجتمع من خلال ما تخرجه من خريجين مؤهلين تأهيلا جيدا ومن خلال ما تصدره من دوريات علمية باللغة القومية ومن خلال طرائق كثيرة لخدمة المجتمع من خلال النشاطات المتعددة التى تقوم بها بالتعاون مع هيئات المجتمع المدنى ومؤسسات الدولة المختلفة التى تطلب المشورة وتحتاج للتطوير.

وإذا اقتنعنا بهذه الرؤية وتلك الرسالة فإنه يمكننا حينئذ أن نضع قانونا للتعليم العالى يتيح للجميع أقصد جميع العناصر المعنية فى التعليم العالى امكانية تحقيقها على أرض الواقع بنجاح. ومن ثم فينبغى أن يكون هذا القانون واضح الملامح يستند على القليل من المبادئ التى تتمتع بالوضوح والحسم فى ذات الوقت وأن تكون آليات تنفيذه متمتعة هى الأخرى بنفس الوضوح والحسم حتى يمكن تحقيق الأهداف المطلوبة لتطوير المجتمع ونهضة الأمة ككل.

وبالطبع فلن يكون هذا القانون ابداعا من عدم بل إن القانون الموجود والقوانين التى اقترحت من قبل لتعديله وتحديثه تعد مصدرا مهما يمكن الرجوع إليه والاستفادة منه، ويمكننا فى هذا الإطار أن نقدم رؤية جديدة

لبعض المبادئ التى ينبغى أن يركز عليها القانون الجديد للتعليم العالى عموما، ذلك التعليم الذى ينبغى أن تتكامل فيه الأدوار بين التعليم الحكومى والخاص، بين الكليات والمعاهد العليا بحيث يخضع كل ذلك لمظلة التعليم العالى وينطبق عليه نفس القوانين ونفس المعايير سواء فى قبول الطلاب ونوعيتهم أو فى نظم الدراسة وتحقيق معايير الجودة، فضلا عن الاستقلال المالى والادارى والعلمى وان كان الاستقلال المالى سيكون مختلفا فى صوريته وجوهره؛ حيث إن التعليم الجامعى الحكومى يعتمد على ميزانية الدولة وتدعمه وتشرف عليه الحكومة، بينما التعليم الجامعى الخاص أو الأهلى يتبع المؤسسات الخاصة وبتمويل الدارسين.

أولا: أن ينشأ مجلس أعلى للتعليم العالى كبديل لما يسمى الآن بالمجلس الأعلى للجامعات بحيث يكون هذا المجلس المظلة الكبرى لكل صور التعليم العالى من جامعات حكومية وخاصة وأهلية ومعاهد عليا حكومية وخاصة، وتتلخص مهمة هذا المجلس فى وضع أسس تنفيذ رؤية ورسالة التعليم العالى والتنسيق بين مؤسساته (جامعاته وكلياته ومعاهده) مع الحرص على تشجيع هذه المؤسسات ودفعها دفعا إلى مواصلة التحديث فى برامجها ومناهجها مستندة على أحدث ما وصل إليه العالم من تطور فى هذا المجال العلمى أو ذاك والعمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق كل ذلك بشرط المراقبة وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب على مدى تحقيق الأهداف والخطط التى خصصت من أجلها هذه الميزانيات، أما عن تكوين هذا المجلس فيمكن أن يكون نصف أعضاء هذا المجلس من ممثلين للجامعات الحكومية والخاصة والمعاهد العليا وأن يكون نصفه الآخر من ممثلين عن المجتمع المدنى ومؤسسات

الدولة المعنية بالتعليم مثل وزارات المالية والتربية والتعليم والصحة والتضامن الاجتماعى والصناعة فضلا عن أن يكون نصف هذا النصف من الخبراء المصريين المحليين والعالميين فى مجال التعليم العالى، وينبغى أن لا يزيد أعضاء هذا المجلس عن ثلاثين عضوا بالاضافة إلى وزير التعليم العالى الذى يرأسه بحكم منصبه، وينبغى أن يختار أعضاء هذا المجلس من بينهم نائبا للرئيس وكذلك أمينا عاما للمجلس، كما ينبغى أن يتجدد هؤلاء الأعضاء كل ثلاث سنوات وكذلك نائب الرئيس والأمين العام حتى تتجدد الرؤى دائما وتتجدد معها السياسات التى يرسمها هذا المجلس للتعليم العالى كما يضمن ذلك دقة مراقبة تنفيذ هذه السياسات وانعدام فرص الهيمنة والفساد من قبل هؤلاء الأعضاء.

ثانيا: أن ينص هذا القانون صراحة وبوضوح على الاستقلال العلمى والادارى والمالى للجامعات، وأن تكون السلطة التى يتوقف على قرارها تنفيذ كل ما يخص الجامعة هو مجلس الجامعة بعد اقرارها من قبل المجالس النوعية بها كمجلس شئون التعليم والطلاب ومجلس الدراسات العليا والبحوث ومجلس شئون البيئة وخدمة المجتمع. وأن تكون قرارات مجلس الجامعة نهائية بالنسبة لانشاء تخصصات جديدة أو تحديث لوائحها الدراسية أو انشاء وحدات ذات طابع خاص تابعة لها..الخ. وأن يقتصر ما يرفع لإقراره من قبل السلطات الأعلى فقط على انشاء كليات جديدة أو فروع جديدة للجامعة وطلبات الميزانية المطلوبة للجامعة لتدرج ضمن الموازنة العامة للتعليم العالى والدولة. ومن شأن هذا الاستقلال المالى والإدارى والعلمى بالمعنى السابق أن يحقق لكل جامعه امكانية مواكبة التطورات العلمية العالمية حسب امكانياتها

والقدرات المتوفرة فيها، ويمكن من خلال ذلك أيضا اعطاء قوة دفع للتنافسية بين الجامعات، وكذلك يحقق لها المرونة الكافية لابراز تميزها على المستوى المحلى والاقليمى والدولى.

ثالثا: فيما يتعلق بتكوين ووظائف ومهام مجالس الجامعات والكليات والأقسام ورؤسائها فالقانون الحالى لا غبار عليه، فقط ينبغى أن يكون ثمة ممثلين للفئات المختلفة فى هذه المجالس من الدرجات العلمية المختلفة لأعضاء هيئة التدريس بمعنى أن يكون هناك فى كل هذه المجالس ممثلين عن المدرسين والهيئة المعاونة وكذلك عن الطلاب. وإذا كان لى أن أقترح هنا فإننى أقترح لتحقيق مبدأ الديموقراطية فى اختيار القيادات أن نعود إلى نظام انتخاب العمداء من مجالس كلياتهم وأساتذة الكلية فقط، وكذلك انتخاب رئيس الجامعة ونوابه من خلال مجلس الجامعة واثنين من أساتذة كل كلية يختارهما مجلسها لهذا الغرض. ويمكن العودة إلى نظام الجمع بين مبدأى التعيين والانتخاب من خلال رفع أسماء الثلاثة الحاصلين على أكبر قدر من الأصوات ليختار المسئول الأعلى المنوط به اصدار القرار من بينهم عميد الكلية أو رئيس الجامعة. وفى اعتقادى أن من شأن هذا النظام الأخير أن يفرز دوما القيادات المحبوبة والقادرة على القيادة والنهوض بالمؤسسات التعليمية أكثر من الطريقتين الأخريتين، الانتخاب المطلق من كل أعضاء الهيئة التدريسية أو التعيين بقرار من المسئول الأعلى!!

رابعا: أن يرشد نظام تعيين المعيدين الحالى؛ فهو رغم أهميته وتحقيقه لمبدأ المساواة والشفافية إلا أنه فى بعض الأحيان لا يحقق الهدف حيث أنه قد يأتى بعناصر لا تجيد البحث أو لا تجيد التعليم، وأقترح فى هذا الصدد

أن يكون التعيين من بين الأوائل بالعدد الذى يطلبه القسم العلمى على درجة باحث أو معيد تحت الاختبار والتمرين لمدة عام، ولو وجد أنه عنصر مهم وقادر على أداء مهام وظيفته يتم تعيينه كمعيد وما لايثبت قدرته على ذلك يعين فى إحدى الوظائف الإدارية المناسبة بالكلية أو المعهد. وبالنسبة للمعيد الذى عين فى درجته العلمية فعليه الالتزام بواجبات وظيفته وضرورة الحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بحد أقصى خمس سنوات لكل منها ومن يفشل فى ذلك يحول إلى عمل ادارى كما هو معمول به حاليا بشرط عدم الاستثناء أو التغافل عن تطبيق هذا القانون تحت أى ظروف سواء كان الحصول على هاتين الدرجتين من مصر أم من الخارج .

خامسا: وفيما يخص ترقيات أعضاء هيئة التدريس ينبغى أن يستبدل النظام الحالى بنظام جديد يستند على وضع لائحة علمية من قبل كبار أساتذة كل تخصص جامعى بالدوريات العلمية المتخصصة عالميا ومحليا مقدرة بعدد معين من النقاط لكل منها، كما تخصص نقاط أخرى لبقية انتاج المتقدم من كتب علمية مؤلفة كانت أو مترجمة، وكذلك تخصص نقاط معينة لنشاطاته داخل قسمه العلمى والمؤتمرات والندوات العلمية التى شارك فيها دولية كانت أو محلية أو اقليمية واسهاماته المجتمعية، وكل ذلك يقدر من خلال التقارير السنوية التى يقدمها العضو المعتمدة من مجلس القسم نهاية كل عام. وفى ضوء ما يحصله العضو من نقاط على هذه المعايير وتحقق بالنسبة له الحد الأدنى اللازم للترقية يمكنه أن يتقدم للترقية لدرجة أستاذ مساعد أو أستاذ ويحصل على الدرجة بدون التقيد بشرط مدة الخمس سنوات المعمول به حاليا وبدون التقدم بانتاجه

للجان العلمية المعمول بها حاليا؛ إذ يكفى وجود لجنة علمية عامه على مستوى الجامعة بها ممثلين لكل تخصص علمى ويرأسها نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث وأمانة سر مدير ادارة الدراسات العليا بالجامعة وينضم اليها وقت اقرار الترقية لأى عضو وكيل كليته للدراسات العليا والبحوث ومدير ادارة الدراسات العليا بالكلية. وتقوم هذه اللجنة بجمع النقاط التى تخص كل واحد من هذه البنود اللازمة لترقية المتقدم وإذا حقق الحد الأدنى منها والمنصوص عليها فى القانون تتم ترقيته.

سادسا: يقدر الاستاذ الجامعى تقديرا ماديا عاليا إذ ينبغى أن ينص على مضاعفة أجر عضو هيئة التدريس بالحصول على الدرجة الأعلى وفق كادر مالى يحفظ لعضو هيئة التدريس ومعاونيه هيبتهم وكرمتهم ويمكنهم من مواصلة دورهم البحثى والتفرغ التام للعمل الأكاديمى، ووفى مقابل ذلك فمن يعمل عملا خارجيا غير المنصوص عليه فى القانون ينبغى أن يستقيل أو يقال من عمله الأكاديمى بقرار من مجلس جامعته، وكذلك ينبغى أن ينص على أن الحد الأقصى للترقية إلى الدرجة الأعلى هو ست سنوات وإذا لم يحقق العضو ذلك يكون مفصولا تلقائيا من وظيفته ويمكن النظر فى اعادته إليها فى حالة الحصول على الترقية من الخارج (أى وهو خارج وظيفته بعد الفصل منها) إذا كان العمل فى حاجة فعلية إليه فى هذه الجامعة أو تلك. كما ينبغى أن ينص على أن الأستاذ الجامعى الذى يتوقف نشاطه البحثى والعلمى بعد الترقية للأستاذية يمكن أن يتعرض للفصل من الجامعة فى ضوء ما يقدمه من تقارير سنوية عن هذا النشاط معتمده من مجلس القسم ـ على أن تفحص

حالة كل أستاذ على حدة كل عامين دراسيين ـ وذلك أيضا بقرار من مجلس الجامعة، وبالطبع فطالما أن الأستاذ قادر على العطاء بهذا الشكل يظل أستاذا مدى الحياة، ومن لا تساعده ظروفه الصحية أو الاجتماعية أو أى ظروف أخرى على ذلك يصبح محالا للتقاعد تلقائيا مع احتفاظه براتبه ومعاشه كاملا حسب اللوائح المعمول بها حاليا.

والجدير بالذكر هنا أن هذه التعديلات السابق الاشارة اليها فى نظم التعيين والترقية سيكون من شأنها ضبط العملية التعليمية وتشجيع البحث العلمى وتحقق الجودة فى أداء القيادات وأعضاء هيئة التدريس تلقائيا.

سابعا: بالنسبة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فهى مسألة فى غاية الأهمية؛ حيث ينبغى أن تنشأ علاقة عضوية بين أى جامعة وبين مجتمعها المحلى فتكون كل جامعة بمثابة بيت خبرة استشارى لكل الهيئات والمصانع والشركات والمؤسسات الثقافية والتعليمية والخدمية فى محيطها وبيئتها، وفى المقابل ينبغى أن تقوم هذه الشركات والمصانع والمؤسسات بدور تمويلى للجامعات عن طريق التعاقد بينها وبين الجامعة لتقدم الأخيرة نتائج مشروعاتها البحثية أو مخترعات أساتذتها لتمول وتنفذ من قبل الأولى، ومن ثم تستفيد كل الأطراف وتتحقق التنمية العلمية والمجتمعية المنشودة لتقدم الأمة ككل. ويمكن أن ينشأ لهذا الغرض بكل جامعة وحدة أو مركز لتسويق الأبحاث العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة ويكون على اتصال دائم بتلك المؤسسات والشركات والمصانع، ولنا فيما يحدث فى كل بلاد العالم المتقدمة أمثلة على ذلك يمكن الاستفادة منها.

ثامنا: أما ما يتعلق بنظام القبول فى التعليم العالى فهو يعد أبرز المشكلات التى نواجهها ؛ لأن الأمر يتعلق هنا بتحديات كثيرة أغلبها مجتمعى ولا يتعلق برأى الخبراء فقط؛ إذ يصعب الاتفاق بصورة مرضية على أى نظام بديل للنظام القائم رغم أنه يشكل عقبة أمام رغبات الطلاب ولا يحقق الجودة فى توجيههم لدراسة ما يتوافق مع مواهبهم وقدراتهم. ولقد نبهت الدراسة السابق الإشارة إليها إلى «ضرورة أن تتحول مصر إلى نظام للتعليم العالى أكثر تنوعا وأكثر توجها للطالب، يمكن للطلاب فيه أن يمارسوا اختيارهم لمكان دراستهم ومحتوى ما يدرسونه، ويمكن للمؤسسات فيه أن تمارس استقلاليتها فى قبول الطلاب بما يعكس رسالاتها وقدراتها» وأوصت بأنه يجب أن تعتمد عملية القبول فى مؤسسات التعليم العالى على رغبات الطلاب كما يعبرون عنها وأن تتيح لهم رغبتهم الثانية أو الثالثة ان لم يكن ممكنا تحقيق الرغبة الأولى.

ويمكننى أن أقترح هنا من النظم المعمول بها فى بعض دول العالم المتقدمة نظاما يجمع بين درجات الامتحان القومى المعمول به حاليا مع تحديث طرقه وازالة أسباب التوتر المرتبطة به، ونتيجة اختبار القدرات القومى الموحد أيضا الذى تصممه الجامعات وتشرف عليه وهو اختبار نوعى بحيث يختار منه الطالب ما يؤهله للتخصص وللكلية التى يرغب الدراسة فيها، واذا أضفنا إلى ذلك اعتبار شهادة الثانوية العامة أو الفنية مؤهلة للعمل كما هى مؤهلة للدراسة بالجامعات، وأنه يمكن التقدم للجامعة بها وقتما يشاء وبحد أقصى خمس سنوات لصلاحيتها للتقدم للدراسة الجامعية، فإن من شأن ذلك القضاء على الكثير من مشكلات النظام الحالى للقبول بالنسبة للطلاب وتحقيق رغباتهم من جهة، كما يتيح

للجامعات المشاركة فى اختيار الطلاب أصحاب المهارات المناسبين لنوع الدراسة بهذه الكلية أو تلك.

تاسعا: يعد التعليم الجامعى عن بعد أو بنظام التعليم المفتوح صورا أخرى لاستيعاب خريجى الثانوية العامة والفنية لمن لم تستوعبهم الجامعات عن طريق مكاتب التنسيق، فهؤلاء الطلاب الذين يرغبون فى استكمال تعليمهم الجامعى ولم يقبلوا فى الجامعات الحكومية أو الخاصة أو المعاهد العليا ينبغى أن يفتح لهم المجال لمواصلة الدراسة وقتما يشاؤون وفق نظم التعليم المفتوح أو عن بعد حسب اختياراتهم الحرة. والحقيقة أننى لا أفهم هذا الهجوم الغريب على التعليم المفتوح فى الوقت الذى نشكوا فيه من عدم وجود فرص وأماكن لاستيعاب الراغبين فى استكمال تعليمهم الجامعى، وفى الوقت الذى ندعوا فيه للقضاء على الأمية الثقافية لدى جموع الشعب! إن التعليم المفتوح ليس هدفه فقط التعليم للتوظيف أو للوجاهة الاجتماعية والارقاء الوظيفى والطبقى، وانما يمثل مسارا مهما من مسارات توسيع فرص التعليم العالى أمام الراغبين فيه، كما يمثل فرصة حقيقية أمام زيادة حجم النخب الواعية والمثقفة، كما يمنح من لديه وقت فراغ أو يشكو من البطالة أن يشغل هذا الوقت بزيادة جرعة الثقافة العلمية فى أى تخصص مطروح للتعليم المفتوح يتوافق مع هواياته ويلبى حاجاته. أما ما يوجه له من انتقادات فهى كلها مردود عليها ويمكن ببساطة تجاوز نقاط الضعف فيه وتحويلها إلى نقاط قوة تحقق الجودة والفاعلية ؛ فهو نظام يعتمد على التعلم المستقل فى الأساس ويعتمد على استخدام الآليات التعليمية الحديثة وغير التقليدية، وهو ما يتفق مع أحدث النظم التعليمية المستخدمة فى العالم والموجودة فى

الكثير من جامعات العالم المتقدم، وقد لا يناسب هذا النظام وطرق التدريس فيه بعض التخصصات التى لا يمكن اتقانها إلا بالدراسات الميدانية والمعملية، وبالتالى فإذا استبعدنا هذه التخصصات وركزنا على تخصصات الدراسات الإنسانية والاجتماعية وبعض التخصصات العلمية التى يمكن دراستها بنظام التعليم المفتوح وعن بعد لتحققت الأهداف المرجوة منه.